المشهد المقدسي في العام 2024

بين السياسات والممارسات الإسرائيلية والمواقف العربية والإسلامية

بقلم: د. سعيد أبو علي
المشرف العام ورئيس تحرير مجلة المقدسية

في ظل استمرار حرب الإبادة التدميرية الإسرائيلية وقطاعاتها الإجرامية على قطاع غزة، والتي ذهب ضحيتها بنهاية هذا العام الأسود أكثر من 150 ألف شهيد وجريح، وتسببت بدمار هائل واسع النطاق في البنيان والعمران، طال أكثر من 80 % من قطاع غزة جراء إلقاء ما يزيد على ألف طن من المتفجرات تفوق قدرات قنابل نووية، كتلك التي ألقيت على ناغازاكي وهيروشيما، نتج عنها ألف طن من الركام الذي يحتاج أكثر من سنة لإزالته، حسب دراسات الأمم المتحدة.

وأمام فظائع اجتثـاث كل مقومات الحياة التي يقف العالم عاجزًا حيال وقف أيٍّ من أدواتها، بما في ذلك حرب التجويع المميتة التي مثلت اختبارًا مهينًا لجدارة المجتمع الدولي بالإنسـانية، ليس فقط في غزة وإنما أيضًـا في الضفة الغربية التي تعيـش فصلًا محتدمًـا متواصلًا من العدوان بكل أشـكاله وأدواته، بمشـاركة واسعة النطاق من المسـتوطنين قتلًا وتدميرًا واعتقالًا وتهجيرًا، استيطانًا وتهويدًا باسـتهداف إسرائيلي ممنهج ومعلن بصورة رسـمية. تتعرض القدس على امتداد

هذا العام لتكثيف وتوسيع في تنفيذ مخططات التهويد واستكمال المشاريع المنبثقة عنها، بصمت إعلامي وسياسي لا يكاد يترك أثرًا أو متابعة لمواجهته حتى بالحدود الدنيا، وكأن أمر الانفراد بالقدس وعزلها والاستمرار بتهويدها شأن إسرائيلي اعتيادي أو تحصيل حاصل لا فائدة من تناوله، فكيف بمواجهته، إلا بما يسجل موقفًا يؤكد حالة العجز، وهو الموضوع الذي تتناوله «المقدسية»، سواء من جهة استمرار، بل تصاعد الإجراءات الإسرائيلية من جهة وتفاعلات المواقف العربية والإسلامية من جهة ثانية.

أولًا: القدس في السياسات والإجراءات الإسرائيلية

واصلت سلطة الاحتلال الاستعماري، وممارساتها غير القانونية والمخالفة لكل القرارات والقوانين الدولية في مدينة القدس الشريف، بما فيها الترحيل القسري للسكان الفلسطينيين من المدينة وهدم المنازل وبناء المستوطنات والجدار لعزلها عن محيطها الفلسطيني ومنع وصول المصلين المسيحيين والمسلمين إلى أماكن عبادتهم، وكذلك الهادفة لتهويد المدينة المقدسة وتغيير طابعها القانوني ومعالمها التاريخية وهويتها العربية والإسلامية وتغيير تركيبتها الديموغرافية، فتواصلت وتصاعدت الاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن المقدسة في مدينة القدس الشريف والمدن الفلسطينية الأخرى، وتواصل تدنيس الأماكن المقدسة وسنّ تشريعات لتحقيق ذلك؛ واستهداف أهلها ومقدساتها وتحديدًا المسجد الأقصى المبارك.

فيما يستمر العدوان الإسرائيلي المتواصل والمتصاعد على الشعب الفلسطيني في مدينة القدس وممارسته لشتى وسائل القمع والاضطهاد الممنهج وواسع النطاق واستخدام القوة المفرطة والعنف غير المبرر، بما فيها القتل العمد ومصادرة الممتلكات، بهدف إفراغ أحيائها التاريخية من مواطنيها وتهجير سكانها قسرًا واستكمال عملية تهويدها وتزوير تاريخها، في انتهاك فاضح للقانون الدولي

وقــرارات الأمم المتحــدة، المؤكدة لعــدم شرعية احتلال إسرائيــل للمدينة أو امتلاكها أي حقوق ســيادية فيها، بما في ذلــك تطبيق قوانينها العنصرية أو فرض واقع جديد في أي من أجزائها، بما في ذلك في البلدة القديمة والمســجد الأقصى، واعتبار أن أي خطوة ترمي إلى تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف لاغية وباطلة وغير قانونية ولا تتسم بأي شرعية، بوصفها انتهاكًا خطيرًا للقانون الدولي ولقــرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتحديدًا قرارات مجلس الأمن أرقام: 252 (1968) و267 (1969) و465 و476 و478 (1980) و2334 (2016) وتحديًــا للإرادة والإجماع الدولي ويجب العمل على إلغائها فورًا.

وتصعد ســلطة الاحتلال الاستعماري، الاعتداءات التي تمس وتنتهك حرمة ومكانة المســجد الأقصى/ الحرم القدسي الشريف والاقتحامات اليومية لقوات الاحتــلال وشرطته والمســتعمرين المتطرفــين لباحاته والاعتــداء على المصلين والمرابطين داخله وتدنيســه بممارسة شعائر دينية يهودية فيه، والقيام بأعمال الحفر غير القانونية حوله وأســفله، الأمر الذي يهدد أساســاته، في إطــار متابعة تنفيذ مشروعها المتواصل إلى تقســيمه زمانيًّا ومكانيًّا تمهيدًا للســماح لليهود بالصلاة داخل أســواره، في ظل دعوات تدمير المسجد الأقصى/ الحرم القدسي الشريف، وإقامة الهيكل المزعوم مكانه أو إقامة شعائر العبادة التوراتية فيه.

كــما يواصل الاحتلال الاســتعماري الإسرائيــلي والجمعيات الاســتيطانية الصهيونية والاعتداءات على الأماكن المقدســة والأوقاف الإسلامية والمسيحية، ومحاولات الســيطرة عليها ومنع وصول المصلين إليهــا وتغيير طابعها وهويتها الدينية في ســياق سياسات تهويد مدينة القدس وتغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في المقدســات الإســلامية والمســيحية فيها، اســتهتارًا ومساسًا بمشاعر المســلمين والمســيحيين حول العالم، بما يؤدي إلى إثارة النعرات الدينية وإشعال صراع ديني، بما في ذلك محاولات السيطرة على العقارات المسيحية في باب الخليل وفي حارة الأرمن، هذا إلى جانب مواصلة الاعتداء على حرمة المقابر الإســلامية،

بما فيها مقبرة «مأمن الله» و«اليوسفية» في مدينة القدس المحتلة، وإقامة سلطات الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي، ما يسمى «متحف التسامح» المقام على جزء من مقبرة «مأمن الله» الإسلامية في القدس المحتلة ونبش قبور المسلمين التي يزيد عمرها على ألف عام، والذي يأتي في سياق سياسات الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ضد مدينة القدس المحتلة وأهلها ومقدساتها وهويتها الإسلامية ومعالمها الحضارية.

يضاف إلى ذلك تسارع المحاولات المتكررة للاحتلال الاستعماري الإسرائيلي لتزييف الحقائق التاريخية المتعلقة بالقدس الشريف وافتتاحها لما يسمى بـ«طريق الحجاج اليهود»، الذي يمتد من بركة سلوان وحتى حائط البراق أسفل منازل الفلسطينيين في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، وإعاقة مشاريع الترميم التي ينفذها «الصندوق الهاشمي» و«دائرة الأوقاف بالقدس» في حرم المسجد الأقصى وحوله، ومنع فريق اليونسكو الاستكشافي من الوصول للبلدة القديمة ومحيطها وتغيير أجزاء أصيلة من المسجد الأقصى غير قابلة للفصل وفرض المناهج التعليمية الإسرائيلية على المدارس الفلسطينية في القدس الشريف من بين إجراءات أخرى.

إن مواصلة سلطة الاحتلال الاستعماري تطبيق السياسات والإجراءات غير القانونية التي تتخذها بحق مدينة القدس سعيًا لتغيير مركزها القانوني وطابعها وتركيبتها الديمغرافية، ليست إلا جزءًا من المخطط الاستعماري الإسرائيلي لضم المدينة المقدسة، بما فيها الاستيلاء على أملاك المواطنين الفلسطينيين في أحياء سلوان والشيخ جراح وهدم بيوتهم وترحيلهم القسري عنها ومنعهم من الإقامة فيها، ترسيخًا لجريمة التطهير العرقي والعقاب الجماعي.

وهكذا ظلت القدس محور تركيز سياسة حكومة الاحتلال، حيث تمضي مشاريع تهويد المدينة على نحو سافر، كما وثقتها خلال هذا العام تقارير الهيئة الفلسطينية لمقاومة الجدار والاستيطان بالمحاور الآتية، وتعاني القدس من

سياسات تهجير المقدسيين وطردهم وحرمانهم من التراخيص اللازمة لبناء منازل لهم أو لتوسيع القائمة منها، رغم الحاجة الماسة لذلك، مما أوجد أزمة سكنية صعبة في المدينة.

وتتعمد بلدية الاحتلال في القدس الغربية عدم منح تراخيص بناء لأهل القدس -خاصة الأزواج الشابة- بهدف دفعهم للبحث عن أماكن سكن وعيش خارج القدس، تماشيًا مع سياسة تفريغ المدينة من أهلها وسكانها، مما يقلل عدد الفلسطينيين فيها ويغير التركيبة الديمغرافية لصالح المستوطنين.

ويصعب استصدار تراخيص بناء في القدس الشرقية، بل يستحيل ذلك في بعض الأحياء والمواقع فيها، وأمام حاجة المقدسيين الناجمة عن الزيادة السكانية، فإنهم يبنون منازل أو يوسعون القائمة منها، وهنا تقوم البلدية بهدم هذه المنازل متذرعة بعدم حصول أصحابها على التراخيص اللازمة.

وهكذا، وحيث إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي وأذرعها التهويدية والتفريغية منتشرة في كل الأحياء المقدسية، فقد اعتمدت سياسات ومخططات صانعي القرار في الدوائر المختصة على:

i. سياسة هدم المنازل وعدم منح تراخيص ومحاولات الترحيل والطرد القسري:

وقد وضعت هذه السياسات الخاصة بالتخطيط والبناء في القدس من جانب بلدية القدس الغربية وما يسمى بـ«دائرة أراضي إسرائيل واللجنة اللوائية للبناء والتنظيم»، وكان أبرز ما تم تخطيطه والاتفاق عليه من قبل هذه الجهات يتضمن ويركز على ما يلي:

- تكثيف بناء وحدات استيطانية وزيادتها وتوسيعها، وإعداد مخططات هيكلية وتنظيم المسطحات (أي الأراضي في القدس)، والمقصود بالتكثيف والزيادة الإسرائيليين وحدهم، مقابل إقصاء الأحياء العربية وإهمالها وتغييبها على نحو متعمد.

- تهدف هذه المخططات لزيادة نسبة المستوطنين وإلى حجز أكبر مساحة ممكنة من الأراضي لاستثمارها في المستقبل لصالحهم على حساب المقدسيين.
- وضعت المخططات ورسمت سياسات التخطيط المستقبلي للبناء بهدف خنق التجمعات المقدسية وإبقائها في أزمة سكنية وحرمانها من التمدد والتطور لدفعها نحو الهجرة والعيش خارج القدس.
- اعتمدت سياسات التخطيط على التمييز والعنصرية لتحقيق الهدف الأكبر، إذ وضعت نصب أعينها إحداث خلل في التوازن الديمغرافي لصالح المستوطنين.

ورغم أن عدد سكان الجزء الشرقي من القدس وصل إلى (395000) يشكلون نسبة (40 %) من سكان المدينة بجزأيها الغربي والشرقي، فإن (13 %) من مساحة المدينة فقط مخصص لهم بفعل سياسات التضييق والخنق.

- تتعمد الخطط إلى تكثيف البناء لصالح المستوطنين وتعزيزه في مناطق عدة من القدس لمحاصرة التجمعات الفلسطينية وقطع تواصلها، مما يسهل على سلطات الاحتلال تعزيز السيطرة الأمنية عليها وفصلها عن محيطها.
- تجدر الإشارة إلى أن القدس عامة تضم 237729 وحدة سكنية، منها 57335 للمقدسيين.

وحسب المخططات المستقبلية، ستتم زيادة البناء وإضافة (89) ألف وحدة استيطانية خلال السنوات القادمة، ولا يتضمن التخطيط المستقبلي أي وحدات للمقدسيين أو الأحياء العربية.

ii. وكان لسلوان النصيب الأكبر من هذه السياسات التهجيرية والهدم وتغيير الهوية العربية فيها، ذلك لأن سلوان ملاصقة للسور الجنوبي والجنوبي الشرقي للبلدة القديمة والمسجد الأقصى، فهي تعد الحاضنة الجنوبية للبلدة القديمة، وخط الدفاع الأول عن المسجد الأقصى.

وتمتد سلوان على مساحة 5640 دونمًا، ويسكنها 61500 نسمة من المقدسيين، وتقسم إلى 12 حيًّا، وتستهدفها المؤسسة الإسرائيلية وأذرعها التهويدية والجمعيات الاستيطانية بالاستيطان والتهجير والتفريغ، وذلك لأهداف سياسية وأيديولوجية دينية، ونظرًا لكونها الحاضنة والخاصرة الجنوبية للمسجد الأقصى المبارك، وموطن الكثافة السكانية الأعلى، وكون سلوان بمثابة كنز من الآثار والمعالم والشواهد على عروبة وإسلامية المدينة المقدسة، فقد عمدت سلطات الاحتلال والجمعيات الاستيطانية لموقعها وغزارة الإرث التاريخي والحضاري الموجود فيها، تحت الأرض وفوقها، فبات الهدف تغيير معالمها، بعضها ليحاكي روايات وأساطير تتماشى مع أطماع الاحتلال والمستوطنين، وتدمير الآثار والشواهد التي تدلل على تاريخ القدس العربي والإسلامي.

iii. ولغايات تهويد سلوان والاستيلاء على ممتلكات أهلها وطردهم منها، سبق أن أسست دولة الاحتلال منظمة تستهدف الأراضي والمنازل والمواقع التاريخية فيها سميت «ألعاد»، وهي اختصار لـ«مدينة داود» (التسمية العبرية لمنطقة سلوان)، وتشرف هذه المنظمة الاستيطانية على أغلب المشاريع التهويدية والاستيطانية من السور الجنوبي للمسجد الأقصى المبارك، مرورًا بساحة البراق وباب المغاربة حتى سفوح «جبل المكبر» المطل على سلوان والبلدة القديمة جنوبًا، وتساعد المنظمة المذكورة جهات إسرائيلية حكومية رسمية، منها «سلطة الطبيعة والحدائق» و«سلطة الآثار»، وكذلك بلدية الاحتلال في القدس، إضافة إلى منظمات استيطانية مساعدة، وخاصة منظمة «عطيرت كوهنيم» التي تقوم بالاستيلاء على المنازل في منطقة الحارة الوسطى ومنها «بطن الهوا».

وهكذا تم توكيل منظمة «ألعاد» الاستيطانية بإدارة المشاريع الاستيطانية والسيطرة على الأراضي والممتلكات وإدارة المواقع التاريخية والسياحية في سلوان، وأما بلدية القدس الغربية «بلدية الاحتلال» فمسؤولة كما ذكرت عن عدم إعطاء تراخيص بناء للمقدسيين في الحي، وتتولى هدم منازلهم لدفعهم للهجرة والبناء

خارجها لتغيير التركيبة السكانية لصالح المستوطنين.

iv. سلمت بلدية الاحتلال 6834 أمر هدم قضائي وإداري لمنشآت في سلوان (منازل ومحال تجارية وممتلكات)، وفيها ستة أحياء مهددة بالهدم الكامل أو بالطرد والاستيلاء على المنازل، والأحياء هي:

1. حي وادي حلوة

يَقع في الناحية الغربية والغربية الشمالية لسلوان، وهو ملاصق للسور الجنوبي للبلدة القديمة من القدس والمسجد الأقصى المبارك، يمتد على مساحة 750 دونمًا، وعدد سكانه من المقدسيين 5000 نسمة، تعمل الجمعيات الاستيطانية على تهويده بالكامل، وقد غيرت اسمه وهودته وتطلق عليه «مدينة داود»، وتحفر الجمعيات الاستيطانية، وخاصة جمعية «ألعاد» الاستيطانية أنفاقًا أسفل منازل حي وادي حلوة، بحيث وصل عدد الحفريات والأنفاق فيه إلى 15 حفرية ونفقًا، وبات 128 منزلًا من منازله مهدّدًا بالانهيار والسقوط نتيجة التشققات والتصدعات، وهناك خمسة منازل مهددة بالاستيلاء عليها تحت يافطة قانون أملاك الغائبين، فيما تسلم 53 منزلًا أوامر هدم بذريعة عدم حصول أصحابها على تراخيص بناء، ويوجد في هذا الحي 46 بؤرة استيطانية.

2. حي البستان

وهو قلب بلدة سلوان، يمتد على مساحة 70 دونمًا، يعيش فيه 1550 نسمة، ويضم 116 منزلًا مهدّدًا بالهدم، منها 26 منزلًا تحاكم وفق «قانون كيمنتس»، وهو قانون أقره الكنيست الإسرائيلي، وينص على أن كل منزل بني أو اكتشفته طواقم بلدية الاحتلال أو تم تقديم لائحة اتهام بحقه كبناء غير قانوني -حسب وصف سلطات الاحتلال- بعد عام 2016 يخضع لقانون «كيمينتس»، أي لا يحق لصاحب المنزل أو المقيم فيه الاعتراض أو الحصول على تمديد لدى المحاكم ولا يستطيع تقديم طلب للحصول على ترخيص للمبنى.

في هذا السياق، رفضت المحكمة الإسرائيلية تمديد قرار تأجيل هدم المنازل التي انتهت فترة تأجيل الهدم المتعلقة بها، مما يعني إمكانية هدم أي منها في أي وقت كونها أصبحت دون غطاء قانوني، وأعدت بلدية الاحتلال في القدس مؤخرًا مخططًا خاصًّا يهدف إلى هدم كل منازل حي البستان، وهذه الأوامر لا رجعة فيها ولا يمكن الاعتراض أو الاستئناف عليها لدى المحاكم الإسرائيلية بموجب «قانون كيمينتس» المذكور.

والهدف من هدم حي البستان رغبة سلطات الاحتلال في إقامة ما يدعى «حديقة وطنية» على أنقاضه، وقد غيرت البلدية اسم الحي في الدوائر الرسمية الإسرائيلية إلى «حديقة الملك»، وهدمت هذا العام ستة منازل فيه، وأعلنت نيتها هدم منازل أخرى، فهناك تخوف وخشية لدى سكان الحي من إقدام البلدية على هدم كل المنازل في قادم الأيام مستغلة انشغال العالم بمتابعة الحرب على غزة ولبنان.

3. بطن الهوا

هو جزء من الحارة الوسطى لسلوان، وتدّعي جمعيات استيطانية ملكية 5200 متر مربع في بطن الهوا، عدد عائلات الحي 86 عائلة، تتكون من 726 فردًا مهددين بالإخلاء والترحيل، ورغم امتلاك السكان الفلسطينيين وثائق تثبت ملكيتهم المنازل، لكن المحاكم الإسرائيلية انحازت للمستوطنين وأقرت ملكيتهم، وهكذا استولت الجمعية الاستيطانية على منازل عدة في بطن الهوا، وأقامت مركزًا للزوار بغرض الترويج الاستيطاني، وأصبح المركز متحفًا للتراث اليهودي اليمني بزعم أن عائلات من يهود اليمن عاشت في هذه المنطقة وهذه آثارها ومقتنياتها القديمة وأن السكان العرب طردوها واستولوا على ممتلكاتها، حسب زعم سلطات الاحتلال.

4. وادي الربابة

يَقع في الناحية الغربية لسلوان، يمتد على مساحة 215 دونمًا، عدد سكانه 987 نسمة، منهم 405 أشخاص مهددون بهدم منازلهم بادّعاء أنها غير مرخصة،

وأراضي الحي مهددة بالاستيلاء عليها بغرض تهيئة المنطقة للبنية التحتية للقطار الهوائي، ويعمل الاحتلال -عن طريق ما يسمى سلطة الطبيعة وجمعية «ألعاد» الاستيطانية- على تنفيذ مشاريع استيطانية عدة في وادي الربابة، منها:

- الحديقة التوراتية رقم 4 بغرض السيطرة على أراضي المواطنين ومنعهم من الانتفاع بها أو استخدامها أو البناء عليها، خاصة أن المنطقة ملاصقة للقدس الغربية، وهذه الحديقة التوراتية جزء من الحدائق التوراتية التي تحيط بالمسجد الأقصى المبارك للدلالة على وجود تجمعات يهودية عاشت في المنطقة في فترة الهيكل الأول والهيكل الثاني حسب زعمهم.
- مشروع «مزرعة في الوادي»، وهو مشروع أطلقته جمعية «ألعاد» الاستيطانية لجلب مزيد من المستوطنين ويهود العالم، والمشاركة في أعمال ونشاطات زراعية -على أراضي الفلسطينيين المسلوبة- وذلك بطرق بدائية وتقليدية قديمة تحاكي فترات، يدّعون أنها كانت في زمن أجدادهم الذين عاشوا في القدس، وأنهم كانوا يعتمدون عليها بالمعيشة والعمل وتربية المواشي والقرابين التي كانت تنقل إلى «جبل المعبد» (التسمية العبرية للمسجد الأقصى)، ووضعوا في «المزرعة» معاصر قديمة للعنب والزيتون محاكاة لعصور قديمة، كل هذا بغرض غسل الأدمغة وترويج رواياتهم المضللة وتزييف الحقائق، واختلاق رابطة مع الأرض وإثبات أنهم كانوا يعيشون في هذه المنطقة في محيط «جبل الهيكل».
- جسر هوائي للمشاة فوق أراضي وادي الربابة، بطول 200 متر وارتفاع 35 مترًا عن سطح الأرض لتسهيل وزيادة وصول المستوطنين من منطقة «الثوري»، والمستوطنين القادمين من غرب المدينة إلى منطقة باب المغاربة.
- قبور وهمية في الجهة الشمالية لوادي الربابة، حيث صادرت سلطات الاحتلال الأراضي وخصصت 43 دونمًا منها لزراعة قبور وهمية لسلب وسرقة أراضي

المواطنين الفلسطينيين ومنعهم من التمدد العمراني والاستفادة من الأراضي الفارغة، وخاصة أن القبور الوهمية زرعت بين المنازل في تلك الأراضي لحرمان الفلسطينيين منها ولتخصيصها مستقبلًا لمشاريع استيطانية وتهويدية، ولاستخدام هذه القبور الوهمية زورًا كدليل وشاهد على وجود تجمعات يهودية عاشت في المنطقة وأن تلك القبور دليل على وجودهم في الماضي، حيث إنهم عجزوا عن إثبات وجودهم أو وجود حضارة لهم أو آثار تدلّ على ادعاءاتهم بالحفريات التي استمرت سنوات، فاخترعوا هذه الحيل والوسائل لترويج الأكاذيب وتضليل العالم وتزوير التاريخ والحقائق.

5. وادي ياصول

يقع في الناحية الجنوبية الغربية لسلوان، يمتد على مساحة 310 دونمات، عدد سكانه 1050 نسمة، ويضم 84 منزلًا مهدّدًا بالهدم بعد استلام أصحابها أوامر هدم بحجة عدم الحصول على تراخيص بناء، و600 شخص مهددين نتيجة أوامر الهدم، وتوسعة ما يسمى «غابة السلام» الملاصقة للحي من الناحية الغربية، وحيث إن هناك مخططًا مستقبليًّا لتلك المنطقة يقضي بتكملة مسار القطار السريع الذي يبدأ من مدن الساحل وصولًا إلى الجزء الغربي من القدس ليكمل مساره باتجاه مستوطنات شرق القدس وتجمّع مستوطنة «معاليه أدوميم» التي تقع على المسار نفسه باتجاه الشرق.

6. حي عين اللوزة

يقع في الناحية الجنوبية لسلوان، ويمتد على مساحة 870 دونمًا، يسكن الحي 3400 نسمة، ويضم 283 منزلًا تَسلّم أصحابها أوامر هدم بحجة عدم الترخيص.

مشاريع وإجراءات تهويدية واستيطانية أخرى تقوم بها منظمة «إلعاد» الاستيطانية:

- حفريات ونفق من مجمع عين سلوان ومسجد عين سلوان التاريخي باتجاه

المسجد الأقصى المبارك، حيث يتم حفر نفق منذ عام 2019 وما زال الحفر مستمرًا حتى الآن أسفل منازل المواطنين في شارع وادي حلوة، وقد تسبب ذلك بتشققات وتصدعات في أكثر من 52 منزلًا فوق مساره من عين سلوان (بركة سلوان ومسجد العين) باتجاه السور الجنوبي للمسجد الأقصى المبارك، وهو ليس النفق نفسه الذي يسمى «درب الحجاج» -حسب تسمية الاحتلال- الذي افتتحه سفير الولايات المتحدة الأميركية في فترة ترامب الأولى، لكنه قريب منه.

- متحف توراتي فوق عين العذراء (نسبة إلى مريم عليها وعلى ابنها السلام) وهو منبع عين سلوان شمالًا، ومنها يبدأ مجرى مياه عين سلوان تحت الأرض بطول 533 مترًا، وقد سيطرت عليه جمعية «إلعاد» الاستيطانية.
- القصور الأموية الملاصقة للمسجد الأقصى المبارك من الناحية الجنوبية ضمن أراضي سلوان، حيث تعمل سلطات الاحتلال على تدميرها لتغيير المشهد وطمس معالمها ولتهيئتها لتكون مرافق الهيكل المزعوم حسب مخطط بناء الهيكل، وربطها بنفق «درب الحجاج» وصولًا إلى عين سلوان حسب المخطط نفسه.
- مؤخرًا وافقت المحكمة العليا الإسرائيلية على منح منظمة «ألعاد» الاستيطانية إدارة أراضي سلوان، ابتداء من القصور الأموية وصولًا إلى وادي الربابة وسفح «جبل المكبر» بما فيها من مواقع تاريخية وآثار ومسطحات وأراض، وهي جزء من مخطط «الحوض التاريخي» بادعاء أن هذه المنطقة تمثل إرثًا حضاريًّا وتاريخيًّا وذات بعد قومي وديني للشعب اليهودي.
- مشروع «كيدم أورشليم»، (أي القدس القديمة) من أضخم المشاريع الاستيطانية التهويدية الذي تقوم به منظمة «إلعاد» الاستيطانية بالقرب من السور الجنوبي للمسجد الأقصى المبارك بمدخل سلوان الشمالي، حيث

ستكون مساحة المشروع التهويدي 15600 متر مربع، ولا يبعد سوى 100 متر عن المسجد الأقصى المبارك، وسيكون من طبقات عدة، منها متحف توراتي ومعرض للآثار التي سرقت وعثر عليها بالحفريات وبعد معالجتها لتحاكي روايات وأساطير تلمودية، وموقف للسيارات ومركز للخدمات السياحية ولترويج تاريخ المنطقة حسب الرواية الإسرائيلية، وقاعات للاجتماعات ومراكز تجارية خاصة بالمستوطنين، وسيحجب البناء الرؤية عن المسجد الأقصى المبارك، كما يعزز زيادة عدد المستوطنين في المنطقة. وتزعم جمعية «ألعاد» الاستيطانية أن 10 ملايين زائر سنويًّا سيصلون إلى هذا المجمع الضخم الذي سيتم ربطه مع القطار الهوائي ومع الأنفاق التي ستصل إلى أسفل المسجد الأقصى.

- كذلك فقد قام سيموتريتش مؤخرًا بتعيين ناشط من اليمين المتطرف، حنانئيل غورفينكل مديرًا لوحدة الوصاية على أملاك الغائبين في وزارة المالية، وهي وحدة جديدة وذات تأثير كبير على الأملاك الفلسطينية في القدس. والمعروف عن غورفينكل أنه أقام جمعية لتهويد القدس، ودعا إلى طرد الطلاب العرب من التخنيون، كما ساعد من قبل على مساعدة جمعيات استيطانية في السطو على أملاك الفلسطينيين، ودعا بشكل علني لتصفية ما سمّاه بـ«الاحتلال العربي للقدس الشرقية»، كما سعى أيضًا إلى إخلاء الفلسطينيين من منازلهم في الشيخ جراح تحت ادّعاء أنها أقيمت في أرض يهودية.
- وفي القدس –ووفقًا لتقرير المكتب الوطني للدفاع عن الأرض الصادر في كانون الأول/ ديسمبر 2024– فقد أقرت اللجنة الدولية للتخطيط والبناء في بلدية الاحتلال توصية بالموافقة على ثلاثة مخططات لبناء أبراج في مستوطنات: جيلو، القطمون، غونينم، كجزء من المخططات المعتمدة بإجمالي 740 وحدة استيطانية، بالإضافة إلى سلسلة من مبان حكومية،

ومـــن بينها كنيس ومبانٍ عامة، ومناطق تجاريـــة وغيرها. وهنا يتم العمل على إنشـــاء سد شاهق من المباني الاستيطانية ذات الارتفاعات العالية على الحدود المتاخمة للمدن في الضفة الغربية، خاصة في جنوب القدس المحتلة مع بيت جالا. ووفق قرار اللجنة المحلية للتخطيط تمت الموافقة على مخطط يقع في شـــارع الهاجانا رقم238- الشـــارع الرئيسي في مســـتوطنة جيلو، حيث سيتم بناء ثلاثة أبراج استيطانية مكونة من 26 طابقًا، منها 22 طابقًا سكنيًّا أســـفلهم أربعة طوابق لمختلف الاستخدامات التجارية والإدارية، مع موقف ســـيارات تحت الأرض. وكجزء من المشروع الذي يغطي نحو 10,6 دونمات، تقترح اللجنة زيادة المعروض من الوحدات الاســـتيطانية في منطقة المخطط من 65 وحدة قائمة إلى 340 وحدة جديدة، منها 20 بالمئة على الأقل قيد الإنشاء. في الوقت ذاته يجري البحث في تخصيص 1500 متر مربع من مساحة المخطط للمباني العامة لصالح مجموعة من مراكز الرعاية النهارية وفصول رياض الأطفال وكنيس يهودي. فضلاً عن واجهة تجارية باتجاه خط الســـكة الحديد الخفيف بمساحة 1800 متر مربع. وهناك أيضاً مخطط لبرج مكـــون من 37 طابقًا بالقرب من الإســـتاد الرياضي «تيدي» المقام على الأراضي المالحة المهجرة.

- ووفقًا للتقريـــر ذاته، فإن هناك مخططًا ثانيًا تمـــت الموافقة عليه مؤخرًا، يقع بين شارعي ســـان مارتن وبار يوهاي لبناء 263 وحدة استيطانية. ويقول موشـــيه ليون رئيس بلدية القدس المحتلة إن المخططات المعتمدة تجمع في مســـتوطنتي جيلو وجونينم بين بناء مجمعات استيطانية في مواقع مركزية، وبناء مبان عامة وتجارية وإدارية متطورة.

- تـــم أيضًا الإعلان مؤخرًا عن مصادرة 24 ألف دونم بعد تصنيفها كأراضي دولة، ومن المقرر أن تستفيد بهذه الأراضي مستوطنة «معاليه أدوميم» مع توسيعها بمساحة 2600 دونم ناحية الجنوب.

ثانيًا: تفاعلات المواقف العربية والإسلامية:

في مواجهة السياســات والإجراءات الاستعمارية والإسرائيلية ومواكبة لعدد من وقائع الاعتداءات والإعلان عن تنفيذ الإجراءات كان تفاعل المواقف عربية وإسلامية يراوح تحت نفس السقف التقليدي الفاقد للفعالية والتأثير، وكأن وقائع الحرب التدميرية تطغى بفظاعاتها واســتقطابها للرأي العام على جرائم الاحتلال بالقدس وتبرر حالة العجز وانعــدام التأثير، وفيما يأتي إيجاز لهذه المواقف العربية والإسلامية.

1- **إســلاميًّا**: كانت قرارات الدورة الخمســين لمجلس وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي المنعقد بجمهورية الكاميرون في آب/ أغسطس 2024 هي الأكثر شــمولًا وإحاطة بتطورات المشهد المقدسي، وكانت تنطلق من مبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي.

وينص ميثاق المنظمة على دعم كفاح الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي وتمكينه من حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المســتقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، والمحافظة على مكانتها التاريخية وطابعها العربي الإسلامي وعلى الأماكن المقدسة فيها.

كما كانت هذه القرارات تســتند إلى قرارات القمم الإســلامية، خاصة القمة الإسلامية الخامســة عشرة التي عقدت في بانجول بغامبيا يومي 4 و5 أيار/ مايو 2024، والقمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلســطيني، والتي عقدت في الرياض بالمملكة العربية السعودية في تشرين الثاني/ نوفمبر2023، وكذلك الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لبحث العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني، والتي عقدت في جدة بالمملكة العربية السعودية في آذار/

مارس 2023، وخصوصًا مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي السابع الذي عُقد في إسطنبول بالجمهورية التركية أيار/ مايو 2018، بمعنى أن تلك القرارات كانت تأتي في سياق التراكم المتواصل في مواكبة تطورات الوضع المقدسي والسياسات والإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس.. وفي إشارة تقليدية كانت قرارات منظمة التعاون ترحب بالقرارات المتعلقة بفلسطين والقدس الشريف التي اعتمدتها القمة العربية التي تؤكد أن قضية القدس الشريف تشكل جوهر قضية فلسطين، وأن السلام الشامل والعادل لن يتحقق إلا بإنهاء الاحتلال وعودة مدينة القدس الشريف إلى السيادة الفلسطينية باعتبارها عاصمة لدولة فلسطين، بما يفيد تبني ودعم القرارات العربية. وبنفس الوقت كانت تستذكر جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن الدولي وقرارات الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتؤكد مجددًا على الفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية بتاريخ تموز/ يوليو 2004 ومؤتمرات الدول الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن انطباق أحكام الاتفاقية على أرض دولة فلسطين والقدس؛ إشارة إلى ضرورة توافر نظام حماية دولي للشعب الفلسطيني والمقدسات، حيث أعرب المجلس عن إدانته الشديدة لتواصل وتصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن المقدسة في مدينة القدس الشريف والمدن الفلسطينية الأخرى وتدنيس الأماكن المقدسة وسنّ تشريعات لتحقيق ذلك؛ وحذّر من العواقب المترتبة على تصاعد وتيرة الاعتداءات على المدينة المقدسة واستهداف أهلها ومقدساتها وتحديدًا المسجد الأقصى المبارك.

وذهب إلى إعادة التأكيد على مكانة قضية القدس الشريف والدفاع عنها والتي تقع في صميم أهداف ومبادئ وعمل المنظمة، وعلى الهوية العربية والإسلامية للقدس الشريف، عاصمة دولة فلسطين وسيادتها الكاملة عليها، ودعوة كل الدول الأعضاء إلى التقيد بقرارات القمم الإسلامية وغيرها من المؤتمرات

الأخرى فيما يتعلق باتخاذ إجـــراءات ضد أي دولة تعترف بمدينة القدس المحتلة عاصمة مزعومة لإسرائيل، سلطة الاحتلال الاستعماري، أو تنقل سفارتها إليها، بما في ذلك من خلال تقييد ومراجعة العلاقات معها، إلى أن تمتثل لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

كـــما دعا جميع الدول والمؤسســـات والهيئـــات الدولية إلى الالتـــزام بالقرارات الدولية بشـــأن مدينة القدس التي تُعدّ جزءًا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام1967، وكذلك إلى عدم المشاركة في أي اجتماع أو نشاط يخدم أهداف إسرائيل في تكريس احتلالها الاستعماري وضمها للمدينة المقدسة، ويدعوها للامتناع عن اتخاذ أي خطوة من شـــأنها أن تتضمن أي شكل من أشكال الاعتراف العلني أو الضمني بضم إسرائيل، سلطة الاحتلال الاستعماري، لمدينة القدس الشريف، وإلى الامتناع عن أي شكل من أشـــكال التعاون والتنسيق مع ســـلطات الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي بما يتعلق في مدينة القدس الشريف، بما في ذلك توقيع الاتفاقيات التي من شأنها أن تؤثر على الوضع السياسي والقانوني للمدينة المقدسة.

وجاءت هذه القرارات في ســـياق اعتزام كل من هنغاريا وأستراليا والتشيك، فتح مكاتب تجارية ودبلوماســـية لها في مدينة القدس الشريف، في مخالفة واضحة للقانـــون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة، بما فيها قـــرار مجلس الأمن رقم: 478 (1980)، إذ عـــبّر المجلس عن إدانته لفتح هذه المكاتـــب، داعيًا الدول الأعضاء في المنظمـــة إلى اتخاذ كل الإجراءات التي من شـــأنها حثهم على إغلاقها والالتزام بالقانون الدولي وقـــرارات الشرعية الدولية، وكرر المجلـــس إدانته نقل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وغواتيمالا وكوسوفو ومن تبعها سفارات بلادهم إلى مدينة القدس الشريف والاعتراف غير القانوني بمدينة القدس الشريف عاصمة لإسرائيل، ويعتبر هذه الإجراءات تهديدًا للأمن والسلم الدوليين واعتداءً سافرًا على منظومة القانون الدولي وعلى الحقوق التاريخية والقانونية والطبيعية للشـــعب الفلسطيني واســـتهدافًا لتطلعاته المشروعة لنيل حريته واســـتقلاله، وعلى الأمة

الإســـلامية وعلى حقوق المسيحيين والمســـلمين في العالم أجمع، وأعرب عن بالغ قلقه إزاء إعلان بعـــض الدول عن نيتها نقل ســـفاراتها إلى القدس الشريف، بما فيها الأرجنتين والباراغـــواي وبابوا نيو غيني، وطالب الدول الأعضاء بالتحرك العاجل لإثنائها عن هذه الخطوة التي ســـتعرّضها للمســـاءلة القانونية لانتهاكها القرارات الدولية الخاصة بمدينة القدس الشريف.

كما طالـــب المجتمع الـــدولي بإدانة سياســـات وإجراءات إسرائيل، ســـلطة الاحتلال الاستعماري، غير القانونية التي تعمل على ضم القدس الشرقية، مذكرًا بالموقف الإســـلامي الداعي إلى تجنيد كل الإمكانيات لمجابهة هذا القرار وتطبيق المقاطعة السياسية والاقتصادية على الدول أو المسؤولين الدوليين الذين يساهمون في ذلـــك، داعيًا إلى احترام جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومطالبًا جميع الدول الأعضاء بقطع العلاقات مع أي جهة رســـمية أو غير رسمية تعترف بضم إسرائيل، سلطة الاحتلال الاستعماري، لمدينة القدس الشريف.

وطالب مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، واتخـــاذ الإجراءات الكفيلة بالتصـــدي لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنســـانية التي ترتكبها إسرائيل، ســـلطة الاحتلال الاستعماري، بشكل متصاعد، وتحديدًا الاستعمار الاســـتيطاني للأرض الفلســـطينية المحتلة، خصوصاً في مدينة القدس الشريف، محـــذّرًا من مواصلة اعتداءات الجمعيات الاســـتيطانية الصهيونية على الأماكن المقدســـة والأوقاف الإسلامية والمســـيحية، وأعرب المجلس عن إدانته الاعتـــداء على حرمة المقابر الإســـلامية، وكل المواقف والإجـــراءات التي تمس بالوضع القانوني للأرض الفلســـطينية المحتلة، كما عبّر عن إدانته بأشد العبارات المحاولات المتكررة للاحتلال الاســـتعماري الإسرائيلي لتزييف الحقائق التاريخية المتعلقة بالقدس الشريف وافتتاحها لما يســـمى بـ«طريق الحجاج اليهود»، وإعاقة مشاريع الترميم التي ينفذها «الصندوق الهاشمي» و«دائرة الأوقاف بالقدس» في

حرم المسجد الأقصى وحوله، وفرض المناهج التعليمية الإسرائيلية على المدارس الفلسطينية في القدس الشريف.

وأكد على ضرورة تنفيذ كل قرارات المؤتمرات الإسلامية السابقة التي تؤكد على دعم مدينة القدس الشريف وتعزيز صمود أبنائها، ويدعو الدول الأعضاء إلى تقديم كل أشكال الدعم الاقتصادي لتطوير القطاعات الحيوية في مدينة القدس الشريف ويعزز صمود أهلها.

2- **عربيًّا**: لم تكن قرارات مجالس جامعة الدول العربية عن مستوى المندوبين، مرورًا بمستوى وزراء الخارجية إلى مستوى القمة، مغايرة من حيث الشكل والمضمون عن قرارات منظمة التعاون الإسلامي، خاصة وأن أصل إعداد مشاريع تلك القرارات هو المبادرة والصياغة الفلسطينية، حيث تقدم دولة فلسطين مشروع القرار المراد اعتماده والمصادقة عليه، سواء لمنظمة التعاون الإسلامي أو لجامعة الدول العربية.

كما أن جميع الدول العربية الأعضاء بجامعة الدول العربية لها نفس العضوية بمنظمة التعاون الإسلامي، ولها بالتالي نفس الموقف حيال مختلف القضايا التي تتبناه في إطار الجامعة هو ذات الموقف الذي تتبناه في إطار منظمة التعاون الإسلامي.

إن استعراض مضمون قرار جامعة الدول العربية المتخذ في العام 2024 بمختلف مستويات اتخاذ القرار، يؤكد مدى التماهي مع قرارات منظمة التعاون الإسلامي، وإن كان بالدائرة الأكثر اتساعًا من حيث عدد الدول الأعضاء البالغ 22 دولة في الجامعة و56 دولة بمنظمة التعاون الإسلامي. مع الإشارة إلى أن هذا القرار بالمنظمتين وإن كان يواكب تطورات الوضع في القدس بالصورة الزمنية، فإنه بذات الوقت امتداد يبنى على ما تم اتخاذه من قرارات بدورات سابقة لمجالس

اتخاذ القرار بالمنظمتين، فيأتي في سـياق مواصلة تطوير ومراكمة وتحديث النص عن قرارات سابقة.

وبالعودة إلى القرار على المسـتوى العربي لهذا العام كجزء من مكونات المشهد المقدسي للعام 2024، نجد أن نفس صيغة القرار شـكلًا ومضمونًا كانت ترتقي من قرار للمجلس على مسـتوى المندوبين إلى مجلـس وزراء الخارجية، وصولًا للقمة المنعقدة بالبحرين في أيار/ مايو 2024.

وبالتأكيد فإن اسـتعراض مضمون قرار هذه القمـة يختصر ويعرض مختلف المستويات كالآتي:

إن مجلـس الجامعة على مسـتوى القمة، وإذ يؤكد على جميـع قراراته وبياناته السابقة بخصوص القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي؛ على مستوى القمـة وآخرها قرارات قمـة جدة د.ع (32) لعام 2023، وعلى مسـتوى وزراء الخارجية وآخرها قرارات الدورة (161) في مارس/ آذار 2024.

يقرر:

1- التأكيد مجددًا على أن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسـطين، ورفض أي محاولة للانتقاص من الحق بالسيادة الفلسطينية عليها.

2- الإدانة الشـديدة والرفض القاطع لجميع السياسات والخطط الإسرائيلية الممنهجـة وغير القانونيـة التي تهدف لإضفاء الشرعيـة على ضم المدينة المقدسـة وتشـويه هويتها العربية، وتغيير تركيبتها السـكانية وتقويض الامتداد السـكاني والعمـراني لأهلها، وعزلها عن محيطها الفلسـطيني، والتأكيـد على أن هذه السياسـات والخطط والممارسـات تشـكل خرقًا للقرارات الدولية ذات الصلة.

3- تقديم التحية والدعم لصمود الشعب الفلسطيني ومؤسساته في مدينة القدس المحتلة.

4- الإدانة الشديدة للحصار الإسرائيلي المستمر على المسجد الأقصى المبارك، والذي يشمل تقويض حرية العبادة، واستباحته واقتحامه وتدنيسه وتخريب محتوياته من قبل أفواج المستوطنين الإسرائيليين وإقامتهم طقوسًا تلمودية فيه، وخاصة المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك، وتقسيمه زمانيًّا ومكانيًّا، وكذلك محاولة السيطرة على إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية ومحاولة فرض القانون الإسرائيلي على المسجد الأقصى المبارك.

5- الإدانة الشديدة لتصاعد وتيرة العدوان الإسرائيلي الممنهج، على مدينة القدس المحتلة من خلال تكثيف سياسة قتل المدنيين وهدم المنازل والتهجير القسري للمواطنين، وكذلك تصاعد المخططات والمشاريع الاستيطانية الإسرائيلية في المدينة، ودعوة المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات عملية رادعة لهذه المشاريع الاستعمارية التي تنتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

6- الإدانة الشديدة للاقتحامات المتكررة والمتصاعدة بأعداد غير مسبوقة من قبل المسؤولين الإسرائيليين وعصابات المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى المبارك.

7- الإدانة الشديدة لقرارات وإجراءات إسرائيل، ومنظومتها القضائية الظالمة، والحملات الإرهابية المنظمة للمستوطنين الإسرائيليين المدعومة من جيش وشرطة الاحتلال، والتي تستهدف تهجير أهالي مدينة القدس

المحتلة، ضمن حملة إسرائيلية ممنهجة للتطهير العرقي وتثبيت نظام الفصل العنصري. ومطالبة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة، بتحمل المسؤوليات القانونية والأخلاقية والإنسانية من أجل الوقف الفوري لهذا العدوان والتهجير القسري، وإيجاد الآليات الفعالة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

8- دعوة الدول الأعضاء إلى دعم جهود دولة فلسطين في اليونسكو للحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي لفلسطين، خاصة في القدس الشريف.

9- المطالبة بتنفيذ القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، الصادرة عن الأمم المتحدة، والمجلس التنفيذي لليونسكو، ولجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو، والتي أكدت على أن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته والبالغة 144 ألف متر مربع هو مكان عبادة خالص للمسلمين فقط.

10- إعادة التأكيد على إدانة ورفض الإجراءات الإسرائيلية الممنهجة وغير القانونية لتقويض الكنائس وإضعاف الوجود المسيحي في المدينة المقدسة، وهو ما يشكل انتهاكًا فاضحًا للوضع القانوني والتاريخي القائم لمقدسات المدينة.

11- إدانة إسرائيل، لمصادرتها أراضي المواطنين المقدسيين والهدم غير الشرعي لبيوتهم، خدمة لمشاريعها الاستيطانية داخل أسوار البلدة القديمة وخارجها، بما فيها المشروع الاستيطاني المسمى (E1).

12- التأكيد على إدانة السياسة الإسرائيلية الممنهجة لتشويه وتغيير الثقافة والهوية العربية والإسلامية لمدينة القدس، سواء من خلال إغلاق المؤسسات الثقافية الفلسطينية ومحاولات سرقة التراث الفلسطيني، أو

من خلال محاولات تغيير المناهج التعليمية.

13- إعـــادة التأكيد على رفض وإدانة أي قرار أحـــادي يخرق المكانة القانونية لمدينة القدس الشريف بما يشـــمل افتتاح أي مكاتب أو بعثات دبلوماسية في المدينة، بما في ذلك قرار الولايات المتحدة الأمريكية السابق بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل ســـفارتها إليهـــا، وقرارات هندوراس وكوسوفو والتشيك المخالفة للقانون الدولي بفتحهم بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف.

14- إعادة التأكيد على اعتزام الدول الأعضاء اتخاذ جميع الإجراءات العملية اللازمة، على المستويات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، لمواجهة أي قرار من أي دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو تنقل سفارتها إليها.

15- مطالبة جميع الدول بالالتزام بقراري مجلس الأمن رقم 476 ورقم 478 لعام (1980)، وقـــرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقـــم (2017) RES/ A/ 10/ ES19/ ، الذي أكـــد على أن أي قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزهـــا أو تركيبتها الديمغرافية، ليس لها أي أثـــر قانوني، وأنها لاغية وباطلة، ودعا جميع الدول للامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف.

16- تأييـــد ودعم قرارات وإجـــراءات دولة فلســـطين في مواجهة أي دولة تعترف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال.

17- مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لوقف سياسة الحبس المنزلي التي تمارسها بشكل واسع وممنهج ضد أطفال مدينة القدس المحتلة، وإدانة الإجراءات الإسرائيلية التعســـفية باعتقال وفرض الإقامة الجبريـــة على شـــخصيات اعتبارية فلســـطينية في مدينة القدس، واستمرار إغلاق المؤسسات الوطنية العاملة في القدس.

18 – الدعوة لمتابعة وتنفيذ بنود البيـــان الختامي والنتائج الصادرة عن مؤتمر القدس رفيع المســتوى، الذي عقد تحت شــعار «صمود وتنمية»، في مقر جامعة الدول العربية يوم 12/ 2/ 2003.

19– التأكيــد على المســؤولية العربية والإســلامية الجماعية تجــاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات والصناديق العربية والإســلامية ومنظمات المجتمع المدني إلى ترجمة الدعم العــربي لمدينة القدس إلى تدخلات عملية تشــمل توفير الدعم والتمويل اللازم في مجالي التنمية والاســتثمار، لتنفيذ المشروعات الواردة في إطار خطة التدخلات التنموية 2023– 2025 التي قدمتها دولة فلسطين لمؤتمر القدس رفيع المستوى.

20– الطلب من الأمانة العامة، بالتنسيق مع دولة فلسطين، إنشاء آلية تنسيقية طوعية في إطار جامعــة الدول العربية من الهيئات والمؤسســات الخيرية الرسمية وصناديق الاستثمار وشركات القطاع الخاص التي تسميها الدول الأعضاء، ومؤسســات القدس، بهدف دعم المشــاريع التنموية الصغيرة والمتوســطة الهادفة إلى تعزيز صمود أهل القدس، وذلك استنادًا إلى قرار قمة جدة الدورة 32 رقم (817 – فقرة 22).

21– دعوة الدول الأعضاء إلى وضــع الآليات اللازمة لتنفيذ الفقرة (7) من قــرار الدورة 110 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2350، بشــأن تعزيز صمود مدينة القــدس من خلال التبرع بقيمــة أصغر عملة نقدية تضــاف على فاتورة الهاتف الثابت والمحمول لمشــتركي الخدمة في الدول العربية، وتفويض البنك الإسلامي للتنمية بإدارة هذه التبرعات.

22– تثمــين الدور الأردني في رعاية وحماية وصيانة المقدســات الإســلامية والمســيحية في القدس، في إطار الوصاية الهاشمية ودعم دور لجنة القدس

برئاسة جلالة الملك محمد السادس، وكذلك توجيه التقدير للجهود التي تبذلها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دعمًا للقضية الفلسطينية، وتوجيه التقدير للمملكة العربية السعودية وما تقدمه من دعم للأوقاف الإسلامية بمدينة القدس، وتوجيه التقدير لجمهورية مصر العربية على دورها التاريخي في دعم القضية الفلسطينية.

23- مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل، من أجل عدم عرقلة الانتخابات العامة الفلسطينية في مدينة القدس الشرقية المحتلة.

24- الدعوة إلى دعم وزيارة مدينة القدس، والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، والتشديد على زيارة المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف لكسر الحصار المفروض عليه.

25- دعوة الدول والمنظمات والهيئات والمرجعيات الدينية، بما فيها الأزهر الشريف، إلى عقد المؤتمرات وتنظيم الفعاليات الهادفة إلى الحفاظ على الوعي والانتماء والذاكرة العربية والإسلامية والإنسانية لمدينة القدس ومقدساتها، وتوجيه الشعوب للقيام بواجباتها نحوها..

26- دعوة العواصم العربية مجددًا للتوأمة مع مدينة القدس، ودعوة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، للتوأمة مع المؤسسات المقدسية المماثلة دعمًا لمدينة القدس المحتلة وتعزيزًا لصمود أهلها ومؤسساتها.

27- تثمين جهود البرلمان العربي ودعوة البرلمانات العربية إلى تحركات مماثلة مع البرلمانات حول العالم..

28- التأكيد على أهمية دور الإعلام في دعم وحماية مدينة القدس المحتلة ودعوة الوزارات والمؤسسات المعنية بالإعلام في الدول الأعضاء إلى

تسليط الضوء على الرواية العربية الفلسطينية حول المدينة المقدسة وتنفيذ الخطة الإعلامية الدولية بشأن القدس.

إن اســتعراض بنود القرار الخاص بالقدس الذي تبنته القمة إنما يأتي في إطار توثيق وبيــان المحتوى الكامل لما جرى حتى يســتخلص القــارئ عمومية هذا المحتوى وشمولية متابعته التفصيلية لمختلف المستجدات الخاصة بالقدس. وهنا تجدر الإشــارة إلى أن منهج إعداد القرار العربي اعتمد على البناء التراكمي على ما ســبق، ليواكب تصاعد حدة الإجراءات والسياسات الإسرائيلية التي تستهدف القدس بما يحافظ على نفس إيقاع القرار المتخــذ، والذي يفتقد آلية التنفيذ. ذلك لأن إسرائيل تواصل تنفيذ مشــاريعها ومخططاتها لتغيــير هوية القدس وفرض واقع قسري جديد، وهو الأمر الذي ينطبق على مختلف أبعاد القضية الفلســطينية ويكشف مدى العجز الدولي في إلزام قوة الاحتلال بأبسط قواعد القانون الدولي، ما يعرّض النظام الدولي بذاته للفشل الذريع.

ونســتطيع أن نقول إن القمة العربية والإسلامية المشتركة التي جاءت لدورة غير عادية بشــأن العدوان الإسرائيلي المتواصل على فلسطين ولبنان وانعكاساته على المنطقة والتحرك إزاءه، المنعقدة بالرياض، في المملكة العربية الســعودية 11 نوفمبر/ تشرين الثــاني 2024 هي النموذج الأخير لما يُمكن إصداره من قرارات بصورة مشتركة تعبر عن الموقف الموجز المشترك للمنظمتين بما يُمثل الحد الأدنى من التحرك العربي والإسلامي لمجابهة التحديات والمخاطر الجسيمة التي تجتازها القضية الفلسطينية بما فيها القدس. وكان قرار القمة المشتركة بشأن القدس يوجز كل القرارات الســابقة ويُعبّر عن هذا الموقف العربي الإســلامي، لذا أصدرت القمة المشــتركة القرار الذي لم يكن مغايرًا أو مختلفًا عن نصوص تلك القرارات الإنشائية، حيث عبّرت القمة عن:

- الإدانة الشديدة للإجراءات العدوانية الإسرائيلية التي تستهدف المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس وتغيير هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، ومطالبة المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل لوقفها، والتحذير من استمرار الاعتداءات على المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، بما في ذلك تقويض حرية العبادة في المسجد، ومنع المصلين من الدخول إليه، واستباحته واقتحامه وتدنيسه وتخريب محتوياته من قبل أفواج المستوطنين الإسرائيليين، والمحاولات الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في المسجد الأقصى المبارك وتقسيمه زمانيًّا ومكانيًّا، والتأكيد أن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة 144 ألف متر مربع، هو مكان عبادة خالص للمسلمين فقط، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية هي الجهة الشرعية الحصرية صاحبة الاختصاص بإدارة المسجد الأقصى المبارك وصيانته وتنظيم الدخول إليه، في إطار الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة.
- مطالبة مجلس الأمن باتخاذ قرار يلزم إسرائيل بوقف هذه السياسات غير القانونية التي تهدد الأمن والسلم في المنطقة، وبتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمدينة القدس الشريف، وإدانة قيام أي طرف بالاعتراف بالقدس عاصمة مزعومة لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باعتباره إجراء غير قانوني وغير مسؤول، ويشكل اعتداءً على الحقوق التاريخية والقانونية والوطنية للشعب الفلسطيني والأمة الإسلامية، واعتبار أن أي خطوة ترمي إلى تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف هي خطوة غير قانونية وتعد انتهاكًا خطيرًا للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة

ذات الصلة، يجب العمـــل على إلغائها والتراجع عنها فـــورًا، ودعوة أي دولة أقدمت على خطوات تمس الوضع القانوني والتاريخي القائم في مدينة القدس إلى التراجع عن هذه الخطوات غير القانونية، والتأكيد على ضرورة العمل على تثبيت المقدسيين على أرضهم، وبما في ذلك من خلال دعم لجنة القدس وذراعها التنفيذي، وكالة بيت مال القدس الشريف.

وعلى ضوء ما تقدم، تنكشـــف مدى الفجوة بين ما تنفذه سلطة الاحتلال من مشـــاريع ومخططات، وما تمارســـه من فرض لوقائع على الأرض، بكل ما تحمله هذه السياسات والممارســـات من مخاطر وتحديات، وبين عمومية المواقف العربية والإســـلامية، والتي لا نقلل من أهميتها وشأنها، غير أنها لم تعد كافية للارتقاء في سبيل التصدي لما تتعرض له القدس من مخططات ووقفها.

وإزاء هـــذه التحديات الخطيرة التي تواجه القضية الفلســـطينية برمتها، يظل الســـؤال الأهم مطروحًا على الأمتين العربية والإسلامية، بل على العالم أجمع: إلى متى؟